النمو في قطاع الإنشاءات سيصل إلى 3.6 في المئة

«بيتك للأبحاث»: مشاريع البنية التحتية في الكويت تنتظرها خطوات جادة خلال السنوات المقبلة

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى أن مشاريع البنية التحتية والإنشاءات في الكويت تنتظرها آفاق جيدة خلال السنوات المقبلة وسط ما تقدمه الحكومة من إجراءات تحفيزية حيث توقع التقرير أن يصل النمو في قطاع الإنشاءات إلى 3.6 في المئة على أساس سنوي لعام 2013 ثم ينخفض قليلا ليسجل 3.4 في المئة على أساس سنوي لعام 2014. وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تناهز قيمة مشاريع البنية التحتية في الكويت 3.2 مليار دولار في 2013 على أن ترتفع إلى 3.5 مليارات دولار في 2014.

وذكر التقرير انه على الرغم من الإعلان بداية عام 2013 عن خطط للبدء في حزمة استثمارات إضافية في البنية التحتية بقيمة 20.5 مليون دولار،إلا أن التأخير في إنجاز المشاريع نظرا لوجود العديد من المعوقات التنموية والبيروقراطية، ينتظر تحركا حكوميا لإزالتها،حيث يراقب العديد من المستثمرين الأجانب عن كثب،كيف ستنجح الدولة في تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع.. وفيما يلي التفاصيل:

ومضى: تواصل الحكومة تقديم الإجراءات التحفيزية على قدم وساق، وعلى الرغم من التأخر الحادث في إنجاز المشاريع ووجود العديد من المعوقات التنموية والبيروقراطية، إلا إننا نتوقع أن يصل النمو في قطاع الإنشاءات إلى 3.6 في المئة على أساس سنوي لعام 2013 ثم ينخفض قليلا ليسجل 3.4 في المئة على أساس سنوي في 2014. وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تناهز قيمة مشاريع البنية التحتية في الكويت 3.2 مليار دولار في 2013 على أن ترتفع إلى 3.5 مليار دولار في 2014. وفي بداية 2013، تم الإفصاح عن خطط للبدء في حزمة استثمارات إضافية في البنية التحتية بقيمة 20.5 مليون دولار، وهي من المؤشرات الجيدة للسوق الكويتي، وتعد ميزة بالنسبة للكويت تتفوق بها عن أقرانها الإقليميين.

وأكمل: وإذا نظرنا للسنة المالية 2014/2013 بمفردها، نجد أن الحكومة تخطط لاستثمار ما يتراوح بين 15.8 إلى 17.5 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية. وعلى مدار فترة الاستثمار، سيشمل الاستثمار في البنية التحتية ما يزيد عن 320 مشروعا، ويشمل ذلك إنشاء الجسور والمباني الحكومية والطرق. فعلى سبيل المثال، فإن تطوير محطة الزور الشمالية للماء والطاقة الكهربائية بتكلفة 1.8 مليار دولار سينتج عنه طاقة شاملة بمقدار 1.500 ميجاوات وستكون قادرة على إنتاج ما يصل إلى 107 جالونات من المياه الصالحة للشرب يوميا. وتشير التقديرات إلى أن إلى الكويت ستحتاج إلى طاقة إنتاجية بنحو 9.000 ميجاوات إضافية بحلول عام 2020.

وقال: إن أهم المفاتيح الرئيسة في تطوير البنية التحتية هو الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات والذي أنيطت به مهمة تعزيز نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية وتنفيذ نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيقوم الجهاز بتحديد المشاريع ذات الأولوية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية. ويستعد القطاع الخاص للعب دور قيادي في تطوير مترو الكويت بتكلفة 7 مليارات دولار بالإضافة إلى العديد من مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتطوير السياحة في جزيرة فيلكا بمبلغ 3 مليارات دولار وإعادة تطوير مطار الكويت.

وتابع: وفي ضوء هذه التطورات، سيقوم العديد من المستثمرين الأجانب بمراقبة التقدم المحرز في أول مشروع مستقل لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه في الكويت عن كثب، لأنه سيكون بمثابة المؤشر الريادي لاستراتيجية الطاقة الكويتية في المستقبل. ونظراً لأن الحكومة تخطط لمجموعة من المشاريع في مجال الطاقة كجزء من حزمة بنيتها التحتية الطموحة، فإن التقدم المحرز بمقدار 1.500 ميغاوات في مشروع الزور المستقل لتحلية المياه وتوليد الطاقة سيكون له أهمية متزايدة وسيعمل كمؤشر لقدرة الكويت على اقحام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع.

ومن المقرر أيضا أن يكون هناك زيادة في الاستثمار في البنية التحتية لدعم التعليم الحكومي. وتمتلك الكويت مشروعات بمبلغ 5 مليارات دولار لإنشاء مباني جامعية وهي إما في مرحلة التخطيط أو قيد الإنشاء. وأكبر هذه المشاريع هو جامعة صباح السالم الجديدة بمبلغ 3 مليارات دولار بمنطقة الشدادية والتي تقع على بعد 20 كم غرب مدينة الكويت. وواصل: في الوقت الذي تعزز العائدات النفطية الاقتصاد الكويتي، نجد أن البنية التحتية للطاقة في البلاد لا زالت تعاني العديد من القضايا التي تقف عائقا في طريقها لتلبية النقص في الإمدادات. وتعمل محطات الطاقة في البلاد باقصى قدرة لديها من أجل إنتاج ما يزيد عن متوسط ذروة الطلب في فصل الصيف بمقدار 4 في المئة إلى 5 في المئة فقط بقدرة 10.700 ميغاوات وهو معدل أقل بكثير عن الهامش المطلوب للوصول إلى الاحتياطي المثالي للإمدادات والذي يتراوح ما بين 10 في المئة إلى 15 في المئة . وعلى الرغم من أن هذه المخاوف تعد بمثابة مخاطر واضحة أمام المستثمرين والصناعات،لا سيما أولئك الذين يعتمدون على إمدادات ثابتة من الطاقة، فإن طلب الكويت على الطاقة وضعف الاستثمار في هذا القطاع يوفر إمكانات كبيرة للنمو أمام الكويت.

وتابع: ستوفر مصفاة الزور 615.000 برميل يوميا وستكون أكبر مصفاة في البلاد، وتتطلب استثمارا قدره 4 مليار دينار «14.5 مليار دولار». وسيتم تطوير المشروع بأكمله على 4 مراحل لديها القدرة على إنتاج طاقة كهربائية بإجمالي 4.000 ميجاوات و280 مليون جالون من المياه العذبة المحلاة يوميا.

وزاد: وتخطط وزارة الكهرباء والماء إلى توسيع عملية نقل الطاقة الكهربائية في الكويت من خلال الربط المقترح لشبكة نقل الطاقة الخاصة بالكويت مع شبكات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. إلا أننا لا نتوقع أن يكون ذلك كافيا لتلبية الطلب بصورة مناسبة.

ومضى: سوف تحظى شبكة توزيع المياه في البلاد بعملية إصلاح شاملة في أعقاب الأنباء التي أشارت إلى أن وزارة الكهرباء والماء قامت بمنح هانيويل عقدا بقيمة 11.8 مليون دولار لرفع مستوى الشبكة. ومن خلال مشروع التحديث، تهدف الحكومة إلى تحسين الكفاءة وخفض التكاليف من أجل تحقيق خططها التنموية. وستقوم الشركة بنشر نظام إكسبيريون للعمليات المعرفية PKS عبر مجمع توزيع المياه بمنطقة الزور، ليتمكن المشغلون في الموقع المركزي من التحكم بشبكة مؤلفة من ست منشآت معالجة مختلفة وتقوم الشركة بتوريد ما يزيد عن 280 مليون جالون يوميا من المياه العذبة وتقع المنشآت في العارضية وحولي والسالمية وجزيرة فيلكا والعديلية وأبراج الكويت للمياه.

واردف: وفيما يتعلق بشبكة الربط الكهربائي المخطط له في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شوهدت بالفعل هذه الشبكة في كل من الكويت وقطر جنبا إلى جنب مع شبكات الطاقة في البلدين وتم بنجاح اختبار شبكة التزامن استعدادا للمرحلة الأولى من خطة الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي،ويتم في المرحلة الأولى ربط الشبكات الكهربائية لكل من الكويت والسعودية والبحرين وقطر «الدائرة الكهربائية الشمالية»، بينما يتم ربط الإمارات العربية المتحدة وعمان«الدائرة الكهربائية الجنوبية» في المرحلة الثانية ويتم في المرحلة الثالثة ربط المرحلتين الأولى والثانية بعد إنجازهما. ويعد تحسين شبكة البنية التحتية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للكويت. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الكفاءة والطاقة الناتجة من شبكة البنية التحتية إلى الحيلولة دون الحاجة إلى مشاريع كبيرة للطاقة في المستقبل،على الأقل حتى ما يعادل طاقة قدرها 5.000 ميجاوات لكل دولة من الدول الأعضاء.

■ وجود العديد من المعوقات وراء تأخير تنفيذ حزمة استثمارات

مؤشر الانشاءات والبنية التحتية

■ مبالغ تصل إلى 17.5 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية لدراسة المشروعات التنموية

نمو قطاع البنية التحتية

■ الحكومة تواصل اتخاذ الإجراءات التحفيزية على قدم وساق رغم التأخر بالمشاريع

قطاع الإنشاءات السكنية يستفيد من التحفيز الحكومي

من المتوقع أن يستفيد قطاع الإنشاءات السكنية وغير السكنية بصورة كبيرة من التحفيز الحكومي للبنية التحتية بمبلغ 12.6 مليار دولار. وقد كانت الكويت واحدة من أوائل دول المنطقة التي أعلنت عن زيادة في الإنفاق الاجتماعي، ونحن نعتقد أن الحكومة في وضع جيد يسمح لها بالحفاظ على التزاماتها نحو الإنفاق الاجتماعي، يدعمها في ذلك ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن يعزز هذا التحفيز الحكومي من الانفاق على المشاريع الاجتماعية وإنشاءها، وسيلعب دورا متزايد الأهمية في تحفيز النشاط الاقتصادي على نطاق أوسع في البلاد.

تصاعد في عمليات بيع العملات بالأسواق الناشئة

ساكسو بنك: أسعار السلع ارتفعت على وقع احتمال توجيه ضربة عسكرية لسوريا

قال تقرير ساكسو بنك، أن الأسبوع الماضي شهد موضوعين مهمين ساهما في تحديد اتجاه أسعار السلع، حيث تصاعدت التوترات في سوريا على خلفية المخاوف من احتمال قيام الحكومات الغربية بشن هجمات جوية على نظام الرئيس بشار الأسد وما صاحبها من تصاعد في عمليات بيع العملات في الأسواق الناشئة. وأضاف التقرير، أن خام برنت قد وصل إلى أعلى مستوى له منذ فبراير في ظل تزايد المخاوف من انقطاع تزويد النفط من المنطقة في حين وصل الذهب إلى 1.434 دولار أمريكي للأونصة في ظل الشراء في المناطق الآمنة والتغطية قصيرة الأجل. وقال أول هانسن، رئيس إستراتيجيات السلع في ساكسو بنك، أن الأسواق شهدت عمليات جني أرباح على هاتين السلعتين مع قرب نهاية الأسبوع وخاصة بعد رفض البرلمان البريطاني أي إجراء عاجل ضد سوريا وهو ما أثار الشكوك بشأن استعداد الولايات المتحدة لشن هذه الهجمة لوحدها وبدون حليفها الأبرز. وفي ظل استمرار تصاعد التوترات فإن هذا الموضوع سيستمر في التأثير على الأسواق خلال الأسابيع المقبلة ولكن مع بدء شهر سبتمبر فإن التركيز سيتحول إلى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يتوقع أن يعلن في 18 سبتمبر عن تخفيف برنامج شراء الأصول الخاص به.

وأضاف ان: بالنظر على الحساسية التي تشهدها الأسواق المالية حالياً بشأن هذه المسألة، فإن الاحتياطي الفيدرالي سيكون في عرضة للضغط حيث أن التخفيف لن يعني التقليل حيث انه لا يزال يسعى إلى جعل الارتفاع الذي شهدته معدلات الفائدة ينحرف عن مساره، حيث أن هذا الارتفاع شكل عاملا رئيسيا في التسبب في الفوضى بالنسبة لعملات الأسواق الناشئة.

وأشار رئيس إستراتيجيات السلع في ساكسو بنك، أن شهر أغسطس شهد أفضل أداء شهري عام خلال السنة مع ارتفاع سلع DJ-UBS للشهر الثاني على التوالي. ساهمت كافة القطاعات، وخاصة المعادن النفيسة والطاقة، بالجزء الأكبر من هذا الأداء وقد حرك أداء كل قطاع الفضة وفول الصويا وخام برنت، مضيفا بان السلع الرئيسية مثل القهوة والسكر لا تزال متدنية بعد فشلها في الحصول على الزخم الإيجابي الذي شهدته السلع الأخرى.

المخاوف الحالية بشأن الأوضاع في ليبيا لا تزال أسواق النفط للسنة الثالثة على التوالي تشهد مخاوف بشأن تعطل التزويد والسبب في ذلك المشاكل الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي ظل احتمال انتشار الأزمة السورية بما يتخطى حدودها يتوجب على الحكومات الغربية أن تقرر المشاركة، وهذا الوضع يطرح مشكلة هي الأكبر حاليا وتتمثل في استمرار انقطاع صادرات ليبيا من النفط الخام.

تشير تقارير صدرت مؤخراً إلى أن صادرات ليبيا اليومية هبطت إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى 200.000 برميل مقارنة مع 1.4 مليون برميل في شهر مارس.

المعسكرات المعارضة ونتيجة لذلك شهد خام برنت انتعاشاً ليتجاوز حاجز 117 دولارا أمريكيا للبرميل. هذا ولا تعتبر سوريا من الدول الرئيسية المنتجة للنفط ولكن الحرب الأهلية تعرض عضوين رئيسيين في منظمة أوبك، هما إيران والعربية السعودية، على طرفي نقيض.

وأكمل: إذا ما تعرضت مخزونات أوبك لمزيد من الانقطاع فقد تشهد الأسواق ارتفاعات حادة في الأسعار على المدى القصير على الرغم من حدوثها في وقت من السنة يشهد فيه الطلب على نفط المصافي تراجعا. لقد شهدنا خلال السنة الماضية ثلاثة ارتفاعات حادة في الأسعار تجاوزت 115 دولارا أمريكيا للبرميل وقد أدى كل ذلك إلى تصحيح سريع تخطى العشر دولارات.

وواصل: ومع احتفاظ المتداولين بمراكز طويلة الأجل فإننا نشهد تزايداً في مخاطرة عملية تصحيح أخرى. ولكن من شأن مثل هذه الخطوة أن تتطلب مزيدا من تخفيف التوترات مصحوبة بعلامات على بدء تراجع الطلب، وهو ما يتوقع أن يبدأ مع بداية النصف الثاني من سبتمبر.

وسيواصل استمرار خفض إنتاج ليبيا من النفط، التي تشكل اثنان بالمائة من الإنتاج العالمي، إلى دعم ارتفاع أسعار النفط فوق معدلاتها الطبيعية في ظل توقع تراجع الطلب في شهر أكتوبر فقط وهذا له تأثير بسيط.

وعلى هذا الأساس يحتمل أن يبقى خام برنت حتى نهاية 2013 ضمن نطاق 110-119 دولارا أمريكيا للبرميل. ومع ذلك، فإن أي حل سريع بشأن سوريا أو ارتفاع صادرات ليبيا يحمل مخاطرة تصحيح حاد، مع تذكر كيف أصبح تحديد وضع صناديق التحوط ومدراء المال أحادي الجانب بشكل متزايد خلال الأشهر القليلة الماضية. تراجع زخم الذهب ساهم الطلب على المناطق الآمنة في ارتفاع أسعار الذهب لتصل إلى 1.400 دولار أمريكي للأونصة خلال الأسبوع الماضي، ولكن في ظل احتمال إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن التناقص التدريجي فقط قبل أسبوعين فإن احتمالية حدوث مزيد من الارتفاع في هذه المرحلة مسألة محدودة. نسعى في الربع الثالث إلى الوصول إلى 1.450 دولار أمريكي للأونصة وهو ما تم تحقيقه تقريبا، ولتحقيق مزيد من التقدم اعتباراً من هذا المستوى لا بد من تراجع الأوضاع الجيوسياسية أو توقعات النمو الأمريكية. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد بأن أسوأ فترة بيع في الذهب خلال الفترة الماضية قد تم تخطيها بعد ورود إشارات عن ارتفاع الطلب على الاستثمارات خلال شهر أغسطس، وهو ما لم نشهده على مدار السنة.

وختم: ولا يزال الدعم عند 1.350 دولار أمريكي للأونصة مع انكسار يميل للهبوط وهو ما يشير إلى اندماج أعمق عودة إلى 1.277 دولار للأونصة في حين يمكننا أن نلاحظ مقاومة باتجاه الصعود عند 1.434 دولار أمريكي للأونصة قبل المستوى الحرج عند 1.488 دولار أمريكي للأونصة، والذي يمكن أن يمثل، في حال كسر هذا الحاجز، عودة خلال أكتوبر بنسبة 50 بالمائة إلى ما قبل عمليات البيع خلال شهر يونيو.

■ تعرض أوبك لمزيد من الانقطاع يجعل الاسعار ترتفع بشكل حاد

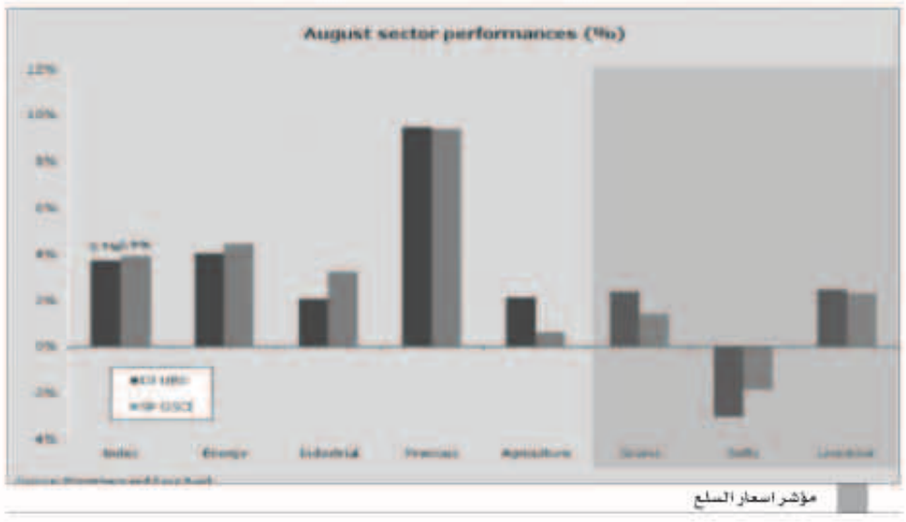

مؤشر اسعار السلع

بنك برقان يعلن أسماء الفائزين في «السحب اليومي»

أعلن بنك برقان امس عن أسماء الفائزين الخمسة في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دكوكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

عبدالعزيز صالح عبدالرحمن دشتي وعوض غياض عبيد العنزي واحمد صالح حسن القلاف ومريم انجيليكا نور ووالي عبدالوهاب دولاتي غضبانوقام بنك برقان بإعادة إطلاق حساب يومي بحلة جديدة ومزايا متعددة جعلت من فتح الحساب والفوز فيه أكثر سهولة وسرعة. ومع الشروط والمزايا الجديدة أصبح بإمكان العميل فتح حساب يومي والدخول في السحب مباشرة بعد 48 ساعة من فتح الحساب مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصا سريعة ومباشرة للفوز. وقام البنك كذلك بتخفيض الحد الادنى لفتح الحساب ليصبح 100 دك فقط او ما يعادلها من العملات الأخرى مما يتيح الفرصة لعدد اكبر من العملاء الراغبين في فتح هذا الحساب. كما يحظى العملاء بكوبون مقابل كل 10 دك، وهو الأمر الذي يعني إمكانية زيادة فرص الفوز بمرات عديدة مع زيادة الرصيد المودع في الحساب. ويحظى حساب يومي حالياً بحضور واسع في السوق الكويتي ويظهر هذا من خلال الارتفاع المتزايد في عدد العملاء الذين يقومون بفتح الحساب.

بنك برقان BURGAN BANK driven by you
شعار بنك برقان

البنك التجاري يعلن أسماء الفائزين في «النجمة»

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، امس 1 سبتمبر في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالسيدعبدالعزيز اشكناني، وقد فاز كل من:

عباس حسن عطا الله، سوياني فاليري مشادو، هدى هلال الشامي، محمد هاشم خالد الغريللي، روسيل بوراس بوجنا، بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتميز حساب النجمة الجديد بتاهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير،عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو.